

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لشركة تكافل الإمارات للتأمين التكافلي

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

صدر في: 17 أبريل 2026م

إلى السادة المساهمين في شركة تكافل الإمارات للتأمين التكافلي

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد:

إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لتكافل الإمارات ("اللجنة") ووفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("المتطلبات الرقابية")، تقدم تقريرها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2025 ("السنة المالية").

أولاً: مسؤولية اللجنة.

إن مسؤولية لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وفقاً للمتطلبات الرقابية ولأحتها التنظيمية تتحدد في الرقابة الشرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، وموثيق عمل تكافل الإمارات، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام في حدود ما عرض على اللجنة، وعقد التأسيس، والنظام الأساس، والقوائم المالية لتكافل الإمارات، وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وحسابات المشتركين ("أعمال تكافل الإمارات") وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال تكافل الإمارات والتزامها بالشرعية الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية ("الهيئة")، لضمان توافيقها مع أحكام الشرعية الإسلامية.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام تكافل الإمارات بالشرعية الإسلامية وفقاً لقرارات، وفتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("الالتزام بأحكام الشرعية الإسلامية") في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

ثانياً: المعايير الشرعية.

اعتمدت اللجنة على المعايير الشرعية الصادرة والمعتمدة من قبل الهيئة العليا الشرعية.

ثالثاً: الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية.

لقد قامت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالرقابة الشرعية على أعمال تكافل الإمارات، من خلال مراجعة أنشطة وأعمال تكافل الإمارات ومراقبتها من خلال شركة التدقيق الشرعي الخارجي وفقاً لصلاحيات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن، مع العلم أن "تكافل الإمارات" لا يوجد لديها إدارة الرقابة الشرعية الداخلية ولا إدارة التدقيق الشرعي الداخلي رغم توصيات اللجنة المتكررة.

ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي:

أ - عقد (4) اجتماعات خلال السنة المالية 2025.

ب - إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال تكافل الإمارات التي عرضت على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

ج - مراجعة السياسات، واللوائح الإجرائية، وهياكل المنتجات، والعقود، والمستندات، ومواثيق العمل، والوثائق الأخرى المقدمة من قبل تكافل الإمارات إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للاعتماد/ الموافقة.

د - مراجعة واعتماد نموذج عمل التأمين التكافلي والعقود الأساسية والمستندات الداعمة (مثل دليل الاكتتاب ودليل تسوية المطالبات وغيرها).

هـ - مراجعة واعتماد المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركة وموادها التسويقية.

و - مراجعة واعتماد السياسات والإجراءات الحاكمة لحسابات التأمين التكافلي (مثل الفصل بين الحسابات وشفافية التدفقات المالية بين الحسابات وغيرها) وتوزيع الفائض وتغطية العجز.

ز - التأكد من الفصل بين حسابات المشتركين وحسابات المساهمين، وتحميل النفقات والمصروفات على الحسابات وسياسة الشركة في توزيع الفائض، ومدى توافق ذلك كله مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ح - مراجعة القوائم المالية للشركة لضمان توافقتها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ط - مراجعة واعتماد سياسة الاستثمار ومعايير الفحص الشرعي للتأكد من أن الأنشطة الاستثمارية لكل من حسابات المساهمين وحسابات المشتركين تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ي - مراجعة عمليات إسناد ومشاركة مخاطر حساب المشتركين مع الشركات التأمينية الأخرى (إعادة التأمين التكافلي، إعادة التأمين التقليدي، المشاركة مع الشركات التأمينية التكافلية والتقليدية) وبيان مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ك - الرقابة من خلال تعيين شركة لإعداد تقارير التدقيق الشرعي الخارجي على أعمال تكافل الإمارات بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.

ل - تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في تكافل الإمارات بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قبل تقارير التدقيق الشرعي الخارجي، وإصدار قرارات بتجنيب عوائد المعاملات التي وقعت مخالفات في تطبيقها لصرفها في وجوه الخير (حيثما اقتضى الأمر).

م - اعتماد التدابير التصحيحية / الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.

ن - مراجعة حساب الزكاة في أموال الشركة عن عام 2025 م، وبيان المقدار الواجب على السهم الواحد من أسهم تكافل الإمارات واعتمادها، وتنبيه لجنة الرقابة الشرعية الداخلية السادة المساهمين إلى إخراج زكاة أسهمهم بأنفسهم حسب الطريقة المبينة في الرسالة الموجهة إليهم بذلك من إدارة الشركة.

س - اطلعت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية على ميزانية الشركة والبيانات والإيضاحات الملحقة بها وترى ما يأتي:

1 - إن الشركة تمسك حسابين منفصلين أحدهما لمساهمي الشركة والآخر لحملة الوثائق حسب ما يقضي به النظام الأساس للشركة، وقد بينت الإيضاحات المرفقة بالميزانية العمومية وقائمة الدخل هذين الحسابين.

2 - درست لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ميزانية الشركة والإيضاحات الملحقة بها وتقرير المدقق الخارجي عليها وأبدت ملاحظاتها عليها وطلبت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية من إدارة الشركة بضرورة الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي سجلها المدقق الخارجي على الحسابات الختامية، وأبدت إدارة الشركة استعدادها للاستجابة لملاحظات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية على نحو المفصل.

وقد سعت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد

من التزام تكافل الإمارات بالشريعة الإسلامية.

ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية لتؤكد أن صحة الأرقام ودقة البيانات والمعلومات هي من مسؤولية إدارة الشركة.

رابعاً: استقلالية اللجنة

تؤكد لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من تكافل الإمارات وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

خامساً: رأي اللجنة بخصوص التزام تكافل الإمارات بالشرعية الإسلامية

بناء على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام تكافل الإمارات بالشرعية الإسلامية، فقد خلصت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن أعمال تكافل الإمارات خلال السنة المالية متوافقة مع الشرعية الإسلامية إلا ما لوحظ من مخالفات تم رفع تقارير بشأنها، وقد وجهت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية باتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الخصوص.

ورأي لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، المذكور أعلاه، مبني على المعلومات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية حصراً.

نسأل الله العلي القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

توقيع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تكافل الإمارات

الدكتور موسى طارق خوري
عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية



الدكتور عزالدين بن زغبية
رئيس لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

